

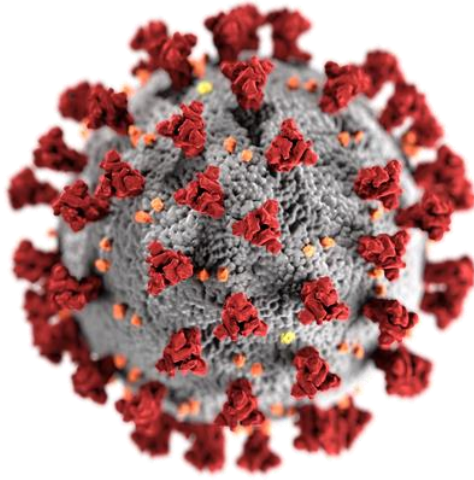


منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

تقرير حول

تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي خلال الربع الأول والربع الثاني من عام 2020:

تغطية خاصة حول تداعيات جائحة كوفيد-19 على قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي



أيلول/سبتمبر 2020

مقدمة

تكتسب صناعة الغاز الطبيعي المسال زخماً متزايداً عاماً بعد عام، في ظل تسارع الدول الغنية بالغاز نحو تنفيذ مشاريع لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق المختلفة، ووجود طلب متنامي عليه لمزاياه الاقتصادية والبيئية. وقد عززت تلك التطورات من مكانة الغاز الطبيعي المسال كسلعة ذات طلب عالمي، خاصة مع تقارب أسعارها في مختلف الأسواق الإقليمية. علاوة على ذلك، يشهد السوق العالمي تنامي لحصة مبيعات شحنات الغاز الطبيعي المسال في السوق الفورية مع تزايد الإمدادات من مختلف الدول المصدرة، في خطوة قد تساهم مستقبلاً في تحول الغاز الطبيعي المسال إلى سلعة عالمية على غرار النفط. وبشكل عام، أصبحت تجارة الغاز الطبيعي المسال المحرك الرئيسي للطلب على الغاز الطبيعي. وترتفع حصة تجارة الغاز الطبيعي المسال على حساب تجارة الغاز الطبيعي التقليدية عبر خطوط الأنابيب. وتشير معظم التوقعات المستقبلية الصادرة عن المؤسسات الدولية أن تستمر تجارة الغاز الطبيعي المسال في النمو على حساب تجارة الغاز عبر خطوط الأنابيب، لتصل إلى أكثر من 50% بحلول عام 2050 مقارنة بـ 38% في 2019.

لقد باتت صناعة الغاز الطبيعي المسال بمثابة المقياس الأكثر دقة وموثوقية على صحة قطاع الغاز الطبيعي بأكمله، فهي الأسرع تأثراً بتقلبات السوق العالمي من جانبي العرض والطلب، وتتأثر القرارات الاستثمارية لشركات النفط العالمية بتلك التقلبات.

من هنا تبرز الضرورة نحو رصد تطورات القطاع العالمي للغاز الطبيعي المسال بشكل حثيث ودوري لدراساتها بمزيد من التعمق والتحليل، ودراسة انعكاساتها على الدول العربية التي تحتل مكانة متقدمة ضمن الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال، وتواجه في نفس الوقت منافسة حامية للحفاظ على حصتها السوقية العالمية بسبب دخول لاعبين جدد كالولايات المتحدة وروسيا. ويأتي هذا التقرير ضمن سعي الأمانة العامة لمنظمة أوابك نحو رصد أبرز التطورات والتغيرات التي تشهدها صناعة الغاز الطبيعي المسال وأفاقها المستقبلية. فالتقرير يستعرض ديناميكية السوق من خلال تطور الصادرات والواردات، وتقلبات أسعار الغاز الطبيعي المسال الفورية، ومكانة الدول العربية في السوق العالمي، علاوة على تحديث مستمر لحالة مشاريع الإسالة الجديدة. وتأمل الأمانة العامة أن يوفر التقرير مادة ثرية للمختصين وصانعي القرار.

الأمين العام

علي سبت بن سبت

1) لمحة عامة عن السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال قبل جائحة كوفيد-19

اتسم السوق العالمي في الفترة التي سبقت جائحة كوفيد-19، بوجود تخمة في المعروض من إمدادات الغاز الطبيعي المسال بسبب جملة من العوامل تتلخص في النقطتين التاليتين:

1 تزامن دخول عدة مشاريع تصديرية في كل من الولايات المتحدة وروسيا وأستراليا بما يفوق الطلب العالمي

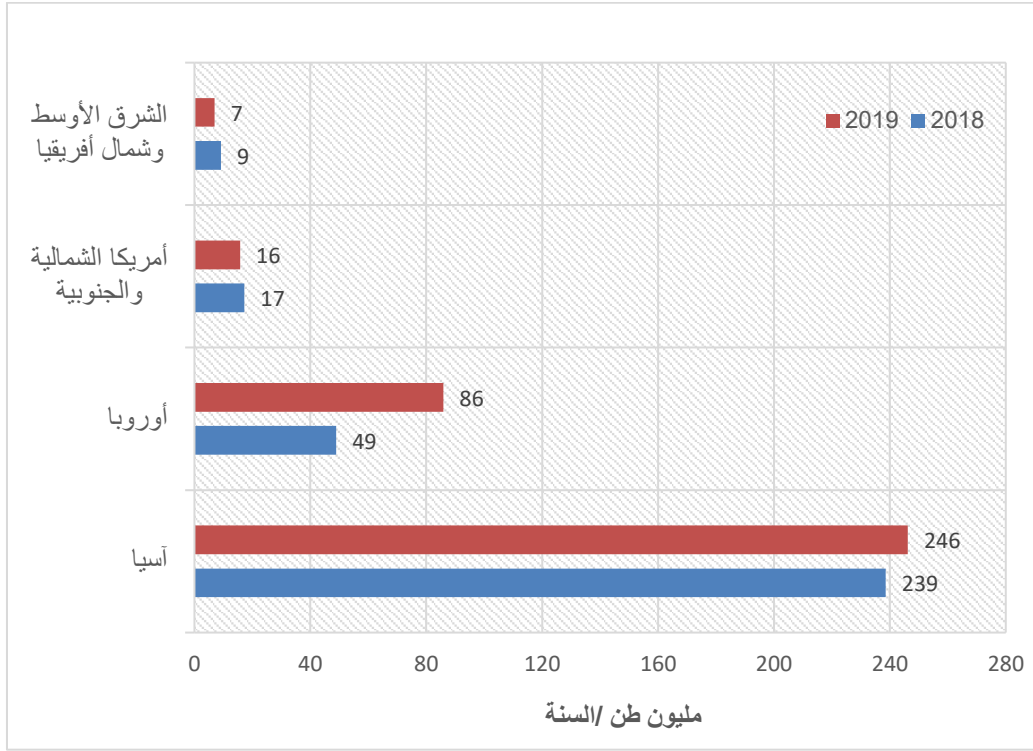
2 تأثير الطلب العالمي سلباً بظروف الشتاء الدافئ نسبياً خاصة في السوق الأوروبية

وقد كان لهذا الفائض (التخمة) في الإمدادات تأثيراً مباشراً على أسعار شحنات الغاز الطبيعي المسال في السوق الفورية، حيث تراجعت بشكل كبير في السوق الأوروبي والسوق الآسيوي، علاوة على وصول مخزونات الغاز الطبيعي المسال إلى أعلى مستوياتها، بل وباتت تقترب من كامل الطاقة التصميمية في عدد كبير من الأسواق الأوروبية.

وقد اتسم عام 2019، بأنه عاماً استثنائياً بامتياز لتجارة الغاز الطبيعي المسال، حيث بلغ إجمالي حجم التجارة العالمية حوالي 355 مليون طن سنوياً، بزيادة قدرها 40 مليون طن عن عام 2018، لتحقيق معدل نمو سنوي قدره 13%، وهو يعد النمو الأعلى منذ عام 2010. وقد حافظ السوق الآسيوي على مكانته التاريخية كأكبر سوق مستورد للغاز الطبيعي المسال مستحوذاً على نحو 69% من إجمالي الإمدادات العالمية حيث بلغت وارداته نحو 246.2 مليون طن، وحافظت اليابان على صدارتها في السوق الآسيوي بإجمالي 77 مليون طن، تلتها الصين بإجمالي 62 مليون طن وهي تعد بدورها المحرك الرئيسي لنمو الطلب ليس في السوق الآسيوي فحسب إنما في السوق العالمي بأسره.

أما السوق الأوروبي فقد شهد نمواً غير مسبوق في حجم الواردات ليحقق رقماً قياسياً قدره 85 مليون طن بزيادة 75% عن 2018، حيث يعد السوق الأوروبي الملاذ الأخير لامتناس فائض الإمدادات في السوق العالمي، وهو يستحوذ على نحو 24% من إجمالي الإمدادات العالمية. وقد توزعت الحصة المتبقية بين منطقتي أمريكا الشمالية والجنوبية، والشرق الأوسط كما يبين الشكل-1، ويتضح أن الطلب على الغاز الطبيعي المسال في كلا المنطقتين قد شهد تراجعاً عام 2019 مقارنة بعام 2018.

الشكل-1: حجم واردات الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال عامي 2018 و2019



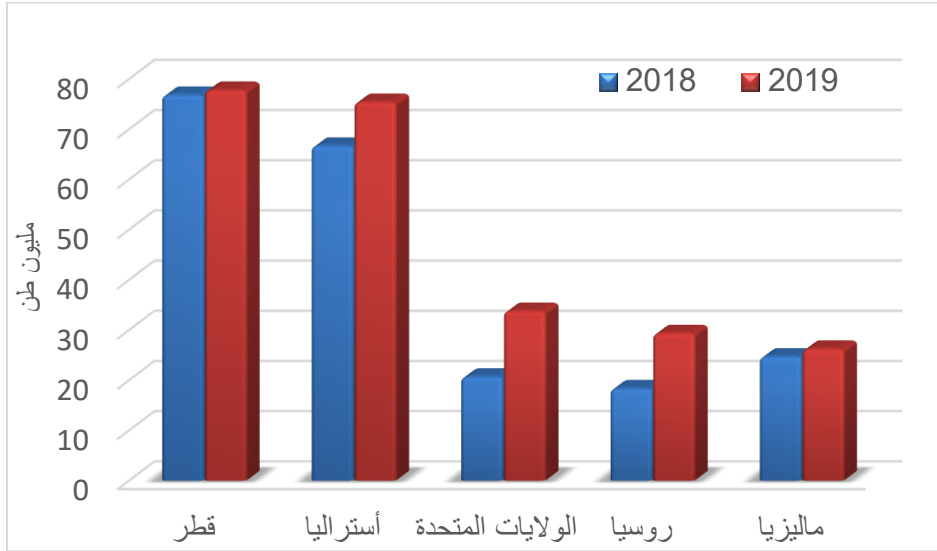
مصدر البيانات: International Group of LNG Importers (GIIGNL); Annual Report 2020

أما من جانب الدول المصدرة، فقد حافظت دولة قطر على مكانتها كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال بإجمالي 77.8 مليون طن سنوياً وهي تقريباً نفس مستويات عام 2018، حيث تعمل مشاريع الإسالة بدولة قطر بكامل طاقتها الإنتاجية منذ عام 2011. بينما ارتفعت صادرات أستراليا إلى حوالي 75.4 مليون طن سنوياً مقارنة بـ 66.6 مليون طن سنوياً عام 2018، لتعزز من موقعها كثاني أكبر مصدر عالمياً، وتقترب أكثر فأكثر نحو تخطي دولة قطر لتصبح أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال خلال الفترة المقبلة.

أما الولايات المتحدة فقد عززت من مكانتها ضمن نادي كبار الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال رغم انضمامها مؤخراً عام 2016، حيث حلت في المرتبة الثالثة بإجمالي 33 مليون طن سنوياً مقارنة بـ 20.65 مليون طن سنوياً عام 2018 كما يبين الشكل-2.

كما عززت روسيا أيضاً من مكانتها في السوق العالمي بصادرات بلغت 29.3 مليون طن سنوياً عام 2019 مقارنة بنحو 18.3 مليون طن سنوياً عام 2018، لتتجاوز ماليزيا وتصبح رابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال عالمياً.

الشكل-2: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخمس الكبرى خلال عام 2018 و2019



2) تداعيات جائحة كوفيد-19 على قطاع الغاز الطبيعي المسال

لا شك أن انتشار جائحة كوفيد-19 كان له تأثيراً مباشراً على الأنشطة الاقتصادية في معظم دول العالم، حيث اتخذت عدة دول إجراءات لتطبيق العزل الاجتماعي وإغلاق الحدود وإيقاف حركة الملاحة الجوية بغية احتواء الفيروس والحد من انتشاره، بل ووصل الأمر إلى تقييد حركة السكان بين المقاطعات والمناطق داخل القطر الواحد. كما امتدت إجراءات الاحتواء لتشمل إيقاف كافة الأنشطة العامة من احتفالات ومؤتمرات، وتعليق العملية التعليمية، وإيقاف معظم أنشطة قطاع التجزئة والقطاع الصناعي أو الحفاظ على تشغيلها عند المعدلات الأدنى بما يكفي لتلبية المتطلبات الضرورية. وقد تأثر قطاع الغاز الطبيعي المسال كغيره من القطاعات بهذه الإجراءات بعدة تداعيات ستلقي بظلالها على هذا القطاع الاستراتيجي لعدة سنوات مقبلة، إلا أنه وبالرغم من التداعيات السلبية المتوقعة على القطاع في المستقبل القريب، قد تنشأ فرص حقيقية تساهم في تحقيق التوازن داخل السوق العالمي واستمرار تدفق استثماراته على المدى المتوسط والطويل. وبشكل أكثر تفصيلاً، فقد امتدت تداعيات انتشار جائحة كوفيد-19 كما يبين الشكل -3، لتتسبب في تراجع أسعار الغاز الطبيعي المسال في السوق الفوري وطويل الأمد على حد سواء، وإلغاء العديد من الشحنات المعدة للتصدير من مناطق مختلفة وبالأخص الولايات المتحدة بسبب تباطؤ الطلب العالمي، علاوة على إرجاء اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في غالبية مشاريع الإسالة الجديدة المقترحة للتنفيذ بسبب تخفيض الشركات العالمية لنفقاتها الرأسمالية. بيد أن هذه التداعيات ستساهم في مجملها في إعادة التوازن للمشهد العالمي لسوق الغاز الطبيعي المسال بما سيحقق المنفعة العادلة لجميع اللاعبين في هذا القطاع الواعد.

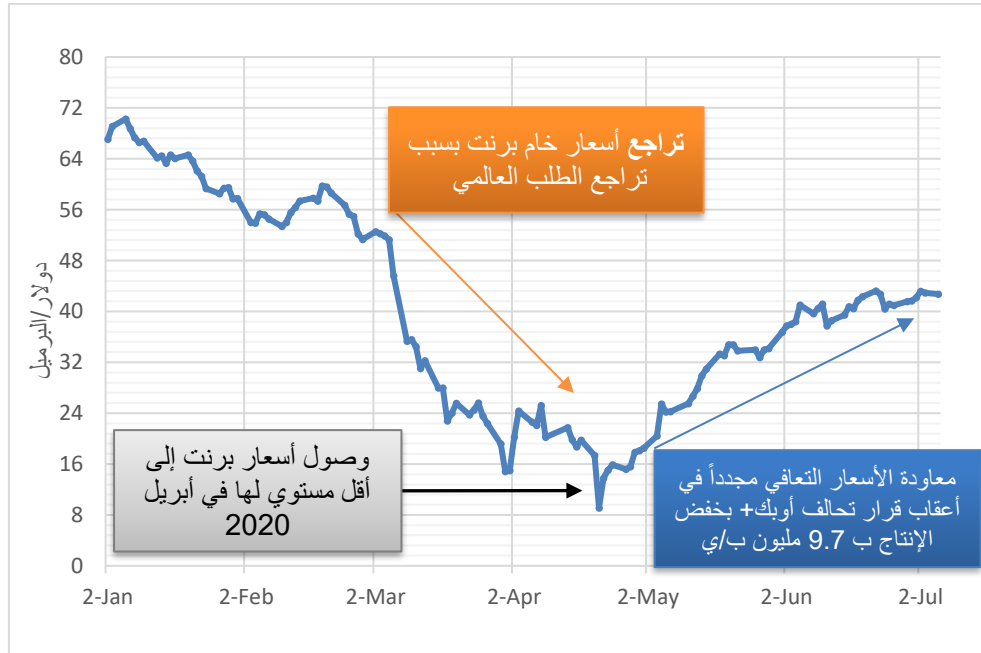
الشكل-3: أبرز جوانب تداعيات جائحة كوفيد-19 على قطاع الغاز الطبيعي المسال



أولاً: تراجع أسعار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية

جاءت أولى التداعيات المباشرة على الغاز الطبيعي المسال بسبب التهاوي الذي شهدته أسعار النفط، حيث تراجع خام برنت الأمريكي من نحو 68 دولار للبرميل في كانون الثاني/يناير ليصل إلى نحو 19 دولار للبرميل في شهر نيسان/أبريل كما يبين الشكل-4، وذلك بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي.

الشكل-4: تطور أسعار خام برنت منذ مطلع عام 2020



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA

ويؤثر تراجع أسعار خام برنت على أسعار شحنات الغاز الطبيعي المسال التي يتم تسعيرها بالربط مع خام برنت، حيث لا يزال القسم الأكبر من شحنات الغاز الطبيعي المسال قائم على عقود طويلة

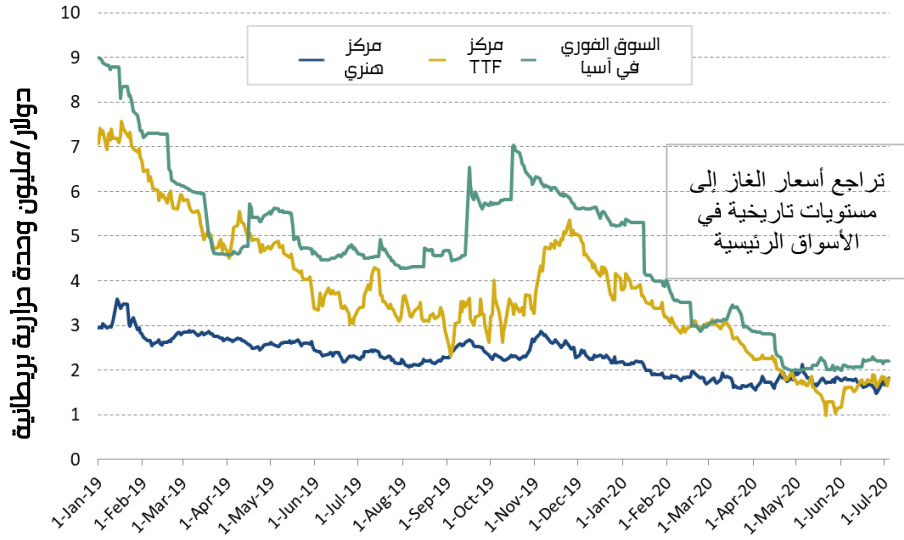
الأمد يتحدد فيها سعر المليون وحدة حرارية بريطانية بحوالي 11-12% في المتوسط من سعر برميل خام برنت وذلك وفق أحدث التعاقدات السارية. ويعتمد السوق الآسيوي، وهو الوجهة الرئيسية لإمدادات الغاز الطبيعي المسال، على العقود طويلة الأمد المرتبطة بخام برنت بما يغطي نحو 70% من إجمالي وارداته. وبالتالي، فإن تراجع أسعار خام برنت له انعكاساً مباشراً على تراجع أسعار الغاز الطبيعي المسال في تلك العقود المرتبطة بالنفط. وإن كان هذا العامل لا يظهر تأثيره فورياً بل يستغرق أشهر عند التسوية المالية، لذا يتوقع أن يظهر تأثير تراجع أسعار النفط التي حدثت خلال شهري مارس وأبريل من العام الجاري، خلال التسويات التي ستتم خلال الربع الثالث من العام الجاري 2020.

أما في السوق الفوري (تباع فيه الشحنات خلال 12 أسبوع من تاريخ إبرام الصفقة) الذي يباع فيه نحو 33% من حجم شحنات الغاز الطبيعي المسال، فقد تهاوت الأسعار إلى مستويات تاريخية في السوق الآسيوي والسوق الأوروبي كما يبين الشكل-5، حيث تراجع الطلب بسبب تراجع النشاط الاقتصادي من ناحية ووجود تخمة أصلاً في المعروض قبيل ظهور الجائحة من ناحية أخرى. ويعد السوق الفوري الأسرع تأثراً بالصددمات كونه يرتبط ارتباطاً مباشراً وقوياً بتقلبات العرض والطلب. وفي هذا الصدد، وصل سعر الغاز في هولندا حسب مركز TTF إلى أقل من 2 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر أيار/مايو الماضي، مقارنة بنحو 4 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية في مطلع العام الجاري 2020. ويعد TTF المؤشر الرئيسي لأسعار الغاز الفورية في العديد من الأسواق الأوروبية، وهو بمثابة المرجع الرئيسي لتجارة الغاز الطبيعي في منطقة شمال غرب أوروبا.

أما في السوق الآسيوي، فقد تهاوت أسعار الغاز الطبيعي المسال الفورية إلى مستويات تاريخية ووصلت إلى حوالي 2 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر حزيران/يونيو، مقارنة بنحو 5.5 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية مطلع العام، علماً بأن متوسط أسعار شحنات الغاز الطبيعي المسال الواردة إلى اليابان (المستورد الأكبر في السوق الآسيوي وعالمياً) بلغت في شهر ديسمبر/كانون الأول عام 2019 أكثر من 9 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. وهي تعد المرة الأولى التي يصل فيها سعر الغاز الطبيعي المسال إلى هذا المستوى المنخفض، خاصة وأن سعر الغاز في السوق الآسيوي هو الأعلى عالمياً مقارنة ببقية الأسواق الأخرى، وهو ما يجعل منه الوجهة الرئيسية لشحنات الغاز الطبيعي المسال. لكن تبقى الاستفادة من هذا السعر متواضعة نوعاً ما بسبب اعتماد هذا السوق الكبير على العقود طويلة الأمد المرتبطة بسعر خام برنت. أما في أمريكا الشمالية، فقد تراجعت أسعار الغاز الطبيعي وفقاً لمركز هنري إلى 1.9 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية خلال الربع الأول من العام الجاري 2020، ثم إلى 1.7 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية خلال الربع الثاني. ويعد سعر الغاز وفقاً لمركز هنري المرجعية الأساسية لتحديد أسعار شحنات الغاز الطبيعي المسال المصدرة من الولايات المتحدة إلى

الأسواق العالمية. وفي المجمل، فإن أسعار الغاز الطبيعي المسال وفق التعاقدات الفورية وطويلة الأمد قد تأثرت بشكل حاد، بسبب تهاوي أسعار النفط من ناحية، وبسبب فائض الإمدادات من ناحية أخرى. لكن لن يستمر هذا التراجع لفترة طويلة، حيث عاودت أسعار خام برنت الصعود مرة أخرى مؤخراً في ضوء قرار تحالف أوبك+ في شهر نيسان/أبريل الماضي تقليص الإمدادات النفطية العالمية بنحو 9.7 مليون برميل/اليوم، بغية إعادة التوازن في الأسواق النفطية العالمية.

الشكل-5: تطور أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية



المصدر: Cedigaz, natural gas in the world, 2020

ثانياً: إلغاء شحنات معدة للتصدير من الغاز الطبيعي المسال في ظل تراجع الطلب العالمي

لا شك أن مجيء جائحة كوفيد-19، قد أثر على السوق العالمي من جانبي العرض والطلب، خاصة أن السوق كان يعاني من تخمة في المعروض قبيل ظهور الجائحة أدت بدورها إلى حدوث تراجع في أسعار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية، ووصول مرافق التخزين فيها إلى ذروتها. وقد استطاع السوق العالمي امتصاص إمدادات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من العام الجاري 2020، حيث بلغ إجمالي الصادرات نحو 96 مليون طن، وهو أعلى من إجمالي صادرات الربع المماثل له من العام الماضي 2019 بنسبة 10.5% حيث بلغت آنذاك حوالي 86.9 مليون طن.

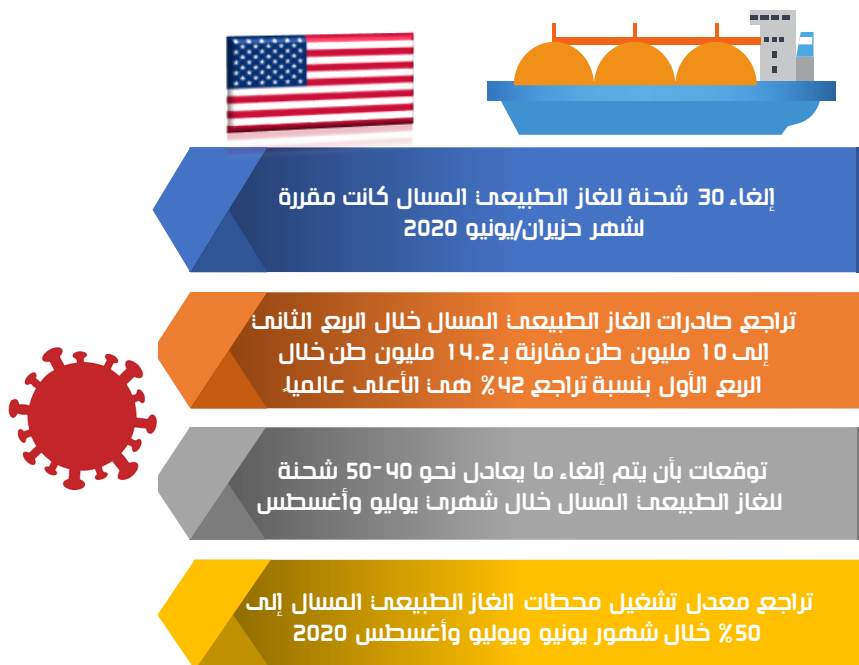
بينما ظهر تأثير جائحة كوفيد-19 واضحاً خلال الربع الثاني من عام 2020، حيث تراجع إجمالي الصادرات إلى 86.6 مليون طن أي بتراجع نحو 9.4 مليون طن عن الربع الأول (نسبة تراجع حوالي 9.8%) وذلك على أثر إلغاء العديد من الشحنات المعدة للتصدير خاصة من الولايات المتحدة، لكنها من

زاوية أخرى تتخطى صادرات نفس الربع المماثل من عام 2019 حين بلغت آنذاك 85.5 مليون طن، بنسبة نمو على أساس سنوي 1.3%، وهي من أقل معدلات النمو المسجلة في السنوات العشر الأخيرة.

وتعد الولايات المتحدة الأكثر تأثراً بجائحة كوفيد-19 خلال الربع الثاني للعام الجاري 2020،

حيث تراجعت صادراتها إلى 10 مليون طن مقارنة بـ 14.2 مليون طن التي حققتها خلال الربع الأول، بنسبة تراجع تخطت الـ 40%، وهو التراجع الحجمي الأكبر عالمياً بين جميع الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال. ويعود ذلك في المقام الأول إلى المرونة في عقود التصدير من المشاريع الأمريكية التي تتيح للموردين تقديم طلب إلغاء استلام الشحنة المتعاقد عليها قبل 40 يوماً من موعدها مع دفع غرامة إلغاء (تعريفة ثابتة) في حدود 3-3.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وقد اضطر الموردون إلى إلغاء عشرات الشحنات المتفق عليها بسبب تدني الأسعار في الأسواق العالمية التي وصلت إلى أقل من 2 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وازداد الأمر صعوبة على الموردين بعد أن أصبح السعر في السوق الأوروبي أقل من مثيله في السوق الأمريكي في سابقة تاريخية، وبالتالي تلاشت ميزة السوق الأوروبي كسوق جذاب للموردين يباع فيه الغاز بأسعار مرتفعة. ففي المتوسط، يبلغ تكلفة شحنة الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة الأمريكية وفق أغلب التعاقدات الحالية إلى حدود 6 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وهو يقل بكثير عن أسعار السوق الأوروبي الحالية، الأمر الذي سيكبد الموردين خسائر أكبر مقارنة بدفع غرامة الإلغاء. ووصل عدد الشحنات التي تم إلغاؤها خلال شهر يونيو إلى 30 شحنة، ومن المتوقع أن يسفر شهري يوليو وأغسطس عن إلغاء تحميل عدد أكبر من الشحنات المتعاقد عليها في حدود 40-45 شحنة لكل شهر وهو ما سيتضح خلال الفترة المقبلة كما يبين الشكل-6.

الشكل-6: تداعيات جائحة كوفيد-19 على صادرات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة هي الأعلى عالمياً



بينما جاء التخفيض الأكبر للصادرات خلف الولايات المتحدة من ماليزيا التي بلغت صادراتها في الربع الثاني من عام 2020 حوالي 5.3 مليون طن مقارنة بـ 6.7 مليون طن في الربع الأول أي بتراجع 1.4 مليون طن. بينما تراجعت صادرات أستراليا في الربع الثاني إلى 18.9 مليون طن مقارنة بنحو 19.7 مليون طن في الربع الأول (أي بتراجع 0.8 مليون طن)، حيث أجرت العديد من عمليات الصيانة المجدولة في بعض المشاريع. كما تراجعت صادرات النرويج في الربع الثاني إلى 0.7 مليون طن مقارنة بـ 1.2 مليون طن في الربع الأول بسبب توقف المحطة الوحيدة للتصدير ضمن أعمال صيانة مجدولة خلال الفترة من منتصف شهر مايو إلى منتصف شهر يونيو. وقد جاء تراجع الصادرات من بقية الدول المصدرة بنسب وكميات متفاوتة، لتظل الولايات المتحدة الأكثر تضرراً من انتشار جائحة كوفيد-19. يلخص الجدول-1، تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول والثاني من عام 2020 ونسب التراجع على أساس ربع سنوي% (الربع الأول والثاني من عام 2020) وعلى أساس سنوي%.

الجدول-1: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول والثاني من عام 2020، ونسب التغيير% (الوحدة: مليون طن)

الدولة	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	التغير بين الربع الثاني والأول 2020	تغير الربع الثاني على أساس سنوي
	2019	2020	2020	2020	
الجزائر	3.2	2.7	3	11%	0%
أنجولا	1.1	1.3	1.2	8-	9%
أستراليا	18.9	19.7	18.9	4-	0%
الولايات المتحدة	8	14.2	10	30-	25%
إندونيسيا	3.7	3.7	3.6	3-	3-
الإمارات	1.3	1.4	1.4	0%	8%
الأرجنتين	0	0.1	0	100-	0
ترينيداد وتوباغو	3	2.9	3	3%	0%
بابوا غينيا الجديدة	2	2	2.2	10%	10%
بروناي	1.7	1.6	1.6	0%	6-
بيرو	0.7	1	0.8	20-	14%
روسيا	7	7.9	7	11-	0%
النرويج	1.1	1.2	0.7	42-	36%
نيجيريا	4.5	5.3	5.2	2-	16%
الكاميرون	0.2	0.3	0.3	0%	50%
عمان	2.6	2.6	2.2	15-	15%
غينيا الاستوائية	0.8	0.7	0.6	14-	25%
قطر	18.4	20.3	19.6	3-	7%
ماليزيا	6.4	6.7	5.3	21-	17%
مصر	1	0.4	0	100-	100%
الإجمالي	85.6	96	86.6	10-	1.2%

المصدر: أوبك استناداً إلى بيانات Cedigaz و LNG Data unlimited و ICIS

أما من جانب الواردات لمختلف الأسواق خلال الربع الأول والربع الثاني من عام 2020، فقد أُلقت جائحة كوفيد-19 بظلالها على أداء بعض الأسواق بسبب تراجع النشاط الاقتصادي وتباطؤ الطلب على الغاز الطبيعي المسال الذي ظهر بوضوح خلال الربع الثاني من العام الجاري.

ففي السوق الآسيوي، وعلى الرغم من وصول إجمالي وارداته من الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من العام الجاري 2020 إلى 69.7 مليون طن بنمو 7% عن الربع المماثل عام 2019، إلا أنها تراجعت دفعة واحدة إلى 59.2 مليون طن خلال الربع الثاني من 2020 بنسبة تراجع قدرها 15% ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب في اليابان وكوريا الجنوبية وهما أكبر الأسواق الآسيوية حيث تراجعت واردات اليابان من 21.6 مليون طن خلال الربع الأول إلى 15.3 مليون طن بتراجع قدره 29%، كما تراجعت واردات كوريا الجنوبية من 12.9 مليون طن في الربع الأول من 2020 لتصل إلى 8.8 مليون طن خلال في الربع الثاني بتراجع قدره 31.7%. كما امتدت إجراءات العزل والإغلاق لتشمل أسواق هامة داخل منطقة آسيا ومنها باكستان والهند وبنجلاديش لتؤثر على نشاطها الاقتصادي، الذي أسفر عن تراجع وارداتها مجتمعة بنحو 2 مليون طن خلال الربع الثاني. وبالرغم من هذا التراجع في الواردات في الأسواق الآسيوية الكبرى خلال الربع الثاني، استطاعت الصين أن تقلل من تراجع الطلب الآسيوي الإجمالي حيث ارتفعت وارداتها خلال الربع الثاني إلى حوالي 16.6 مليون طن مقارنة بنحو 14.6 مليون طن خلال الربع الأول بنمو 13.7% (على أساس ربع سنوي)، بفضل نجاحها في احتواء جائحة كوفيد-19 ومعاودة مزاولة النشاط الصناعي، المستهلك الرئيسي للغاز الطبيعي. وقد أصبحت الصين أسرع الأسواق الآسيوية في التعافي من تداعيات الجائحة بعد أن كانت أولى الأسواق المتأثرة بها، فقد كان مستوى واردات الربع الأول أقل من الربع المماثل له عام 2019 بمعدل 0.7 مليون طن، وهو ما لم يشهده السوق الصيني منذ سنوات الذي يعد المحرك الرئيسي للطلب العالمي.

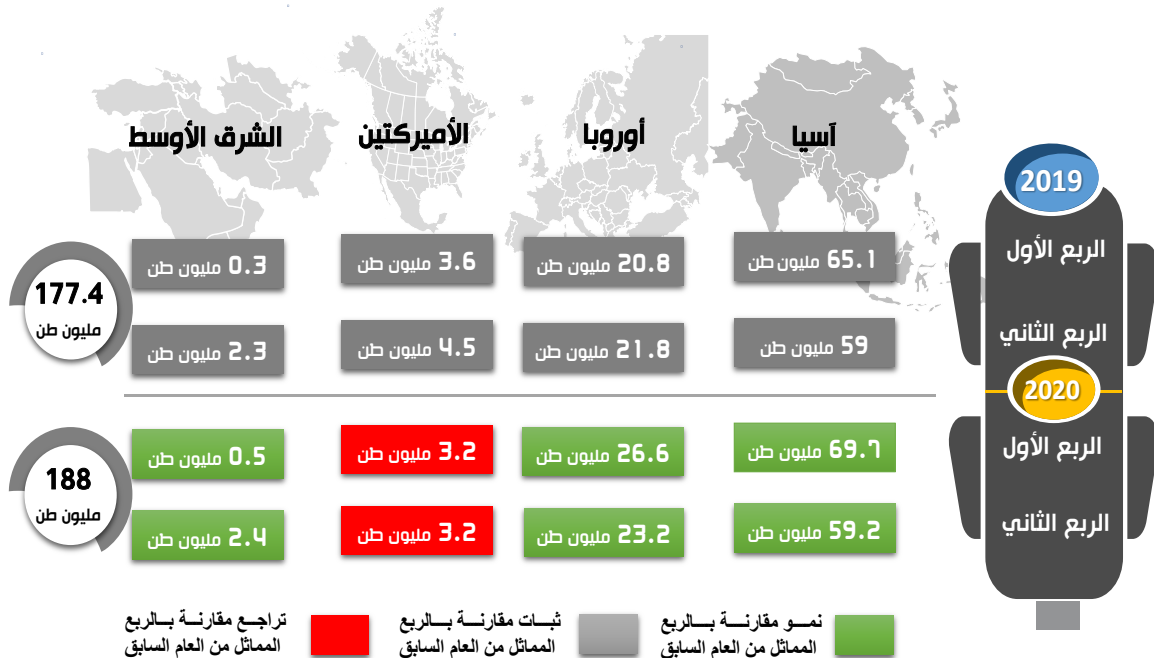
أما في السوق الأوروبي، فقد ساهم التراجع التاريخي في الأسعار في امتصاص المزيد من شحنات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول لتصل إجمالي وارداته إلى 26.6 مليون طن بنمو 27.9% عن الربع المماثل في عام 2019، ويعود هذا النمو إلى زيادة واردات كل من المملكة المتحدة، وإسبانيا وبلجيكا على وجه الخصوص. أما في الربع الثاني، قد سجل السوق الأوروبي تراجعاً واضحاً في واردات الغاز الطبيعي المسال التي بلغت 23.2 مليون بنسبة تراجع 12.8% عن الربع الأول، لكنها تظل أكبر من الربع المماثل لعام 2019. وقد جاء هذا التراجع في الواردات بسبب ظروف الشتاء المعتدلة في أوروبا، علاوة على وصول طاقات مرافق التخزين إلى ذروتها. وبناء على ماسبق، فقد استطاع السوق

الأوروبي الاستفادة من فائض الإمدادات العالمية في ضوء الأسعار المنخفضة السائدة خلال الربع الثاني، لكنه لم يعد بالإمكان استيعاب أية تخمة إضافية من المعروض العالمي.

أما بقية الأسواق الإقليمية الأخرى، فقد تأثرت منطقة الأمريكيتين بجائحة كوفيد-19 وذلك بوصول الواردات إلى 3.2 مليون طن خلال الربع الأول، وثباتها عن نفس المعدل خلال الربع الثاني. وهي أقل من العام السابق بنسبة 29% وهو السوق الوحيد الذي بات تأثير جائحة كوفيد-19 عليه واضحاً مقارنة بالعام الماضي عبر التراجع الحاد في الطلب على الغاز الطبيعي المسال.

أما سوق الشرق الأوسط، فنظراً لطبيعة الطلب الموسمي الذي يصل ذروته في أشهر الصيف لتلبية احتياجات قطاع الكهرباء، فقد كان تأثير جائحة كوفيد-19 منعدم تماماً حيث بلغ إجمالي الواردات خلال الربع الأول نحو 0.5 مليون طن بزيادة 0.2 مليون طن عن الربع المماثل لعام 2019، كما ارتفعت الواردات خلال الربع الثاني من عام 2020 إلى 2.5 مليون طن بالتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة، وهي أيضاً أعلى من واردات الربع المماثل من عام 2019. وبالتالي، فإنه يمكن إيعاز عدم تأثر الطلب على الغاز الطبيعي المسال في سوق الشرق الأوسط في ظل جائحة كوفيد-19، لطبيعته الموسمية حيث تستخدم واردات شحنات الغاز الطبيعي المسال بشكل حصري في قطاع الكهرباء الذي لم يتأثر سلباً بالجائحة. يلخص الشكل-7، تطور واردات الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق العالمية خلال الربع الأول والثاني من العام الجاري 2020 ومقارنتها مع العام السابق، والذي يوضح أنه وبالرغم من ظروف الجائحة، إلا أن النصف الأول من 2020 قد شهد نمواً 5.9% تقريباً عن واردات نفس الفترة عام 2019.

الشكل-7: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الأول والثاني من العام الجاري 2020 ومقارنتها مع العام السابق



ثالثاً: تخفيض ميزانيات شركات النفط العالمية، والانعكاسات على مشاريع الغاز الطبيعي المسال

لقد كان لانتشار جائحة كوفيد-19 تأثيراً بالغاً على ميزانيات شركات النفط والغاز العالمية، حيث دفعت أوضاع السوق الحالية وتراجع أسعار النفط والغاز إلى إعلان العديد من الشركات تخفيض ميزانياتها الرأسمالية والتشغيلية لعام 2020 عما كان مخططاً قبل انتشار الجائحة. فمع نهاية شهر آذار/مارس 2020، بلغ إجمالي التخفيضات في النفقات الرأسمالية والتشغيلية وفق الخطط المعلنة من قبل الشركات إلى أكثر من 50 مليار دولار، وهذا الرقم مرشح للزيادة إن استمرت الأسعار عند المستويات المتدنية الحالية.

وقبل جائحة كوفيد-19، كان السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال يستعد لموجة جديدة من مشاريع تصدير الغاز الطبيعي المسال في عدة دول في مقدمتها الولايات المتحدة، حيث شهد عام 2019 اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في عدة مشاريع في الولايات المتحدة ونيجيريا وموزمبيق بطاقة إجمالية 77 مليون طن/السنة، وهو يعد رقماً قياسياً في تاريخ الصناعة. علاوة على قائمة من عدة مشاريع كانت بصدد اتخاذ قرار الاستثمار النهائي (FID) لها من قبل الشركاء خلال عام 2020 بإجمالي 21 مشروع يصل مجموع طاقاتهم التصميمية إلى 239 مليون طن/السنة، ويقع العدد الأكبر منها في الولايات المتحدة كما يبين الجدول-2.

وكان من بين المشاريع العملاقة المقرر اتخاذ قرار الاستثمار لها في العام الجاري 2020، مشروع توسعة حقل الشمال بدولة قطر بطاقة 49 مليون طن/السنة، والتي قررت المضي قدماً في تنفيذه رغم تحديات السوق الراهنة، علاوة على مشاريع أخرى في الولايات المتحدة منها مشروع Rio Grande بولاية تكساس بطاقة 27 مليون طن / السنة، ومشروع Driftwood بولاية لويزيانا بطاقة 27.6 مليون طن / السنة. كما كان مخططاً اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في مشروع Rovuma بموزمبيق بطاقة إجمالية 15.2 مليون طن / السنة.

وبالرغم من أن اقتصاديات مشاريع الغاز الطبيعي المسال تعتمد بالأساس على توقعات الطلب العالمي على الأقل لمدة عشر سنوات، إلا أن تراجع أسعار النفط يؤثر سلباً على اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في تنفيذ تلك المشاريع كون أن أغلب التعاقدات التجارية تعتمد على الاتفاقيات طويلة الأمد المرتبطة بسعر برنت. وقد كان تأثير جائحة كوفيد-19 سريعاً، حيث بدأت الشركات المطورة للمشاريع المزمع تنفيذها في الإعلان تباعاً عن عزمها تأجيل الاستثمار فيها. ويشمل ذلك، مشروع Rovuma بموزمبيق حيث قررت شركة Exxon Mobil المطورة للمشروع في شهر آذار/مارس إرجاء القرار إلى عام 2021 بعد أن خفضت ميزانياتها الرأسمالية على نحو غير متوقع لعام 2020.

الجدول-2: مشاريع الغاز الطبيعي المسال قيد انتظار قرار الاستثمار النهائي خلال عام 2020

الدولة	المشروع	القرار الأصلي	الموعد الجديد لاتخاذ القرار	الشركة المطورة	الطاقة مليون طن/السنة	تاريخ التشغيل المتوقع
الولايات المتحدة	Corpus Christi T3	2020	2022	Cheniere Energy	10	2024
	Rio Grande	2020	2021	NextDecade	27	2024
	Port Arthur	2020	2021	Sempra	13.5	2024
	Driftwood LNG	2020	2021	Tellurian	27.6	2024
	Freeport T4	2020	2021	Freeport LNG	4.5	2024
	Plaquemines	2020	2020	Venture Global	10	2024
	Lake Charles	2020	2021	Energy Transfer	16.45	2025
	Annova LNG	2020	دون تغيير	Excelon	6	2024
	Commonwealth	2021	غير معلوم	Commonwealth	8.4	2024
	Pluto Exp.T2	2020	2021	Woodside	4.3	2024
أستراليا	Browse T1-T3	2020	غير معلوم	Woodside	11.7	2025-2024
	Woodfibre	2020	2021	Pacific O & G	2.1	2024
كندا	Goldboro LNG	2020	غير معلوم	Pieridae Energy	10	2023
موزمبيق	Rovuma LNG	2020	2021	ExxonMobil	15.2	2025
قطر	توسعة حقل الشمال	2020	6 أشهر تأخر	قطر للبترول	49	2025
موريتانيا-	Greater torture-2	2020	2022	BP	3.8	2025
السنغال	Greater torture-3	2020	2023	BP	3.8	2026
روسيا	Obskiy LNG	النصف الأول 2020	2021	Novatek	5	2024
بابوا غينيا الجديدة	PNG LNG expansion	-2020 2021	غير معلوم	ExxonMobil	2.7	2024
	Papua LNG	-2020 2021	غير معلوم	Total	5.4	2024
المكسيك	Energia Costa	النصف الأول 2020	النصف الثاني 2020	Sempra	2.4	2024
الإجمالي		21 مشروعا			239 مليون طن / السنة	

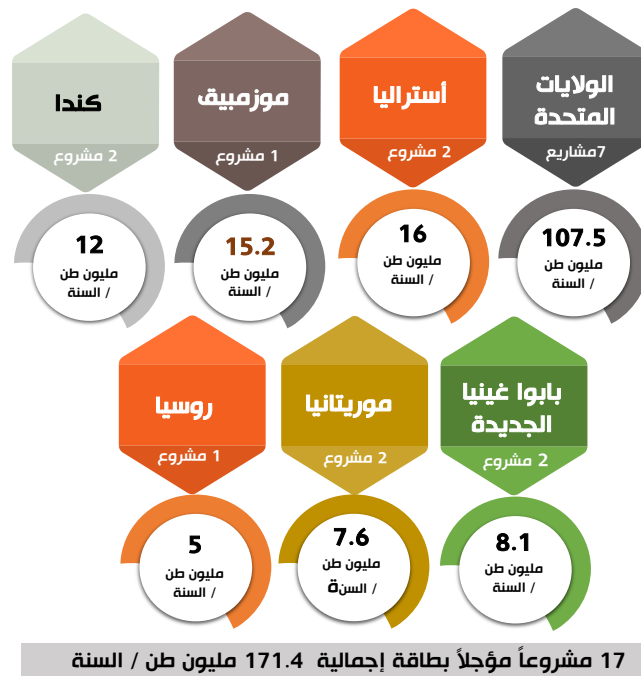
المصدر: أوابك، Cedigaz، ICIS، EIA، IEA، GEM، S & P Global Platts

كما توالى قرارات التأجيل في عدة مشاريع بالولايات المتحدة التي كانت تخطط وحدها لتنفيذ 9 مشروعات جديدة، ومنها مشروع Rio Grande بولاية تكساس حيث قررت شركة Nextdecade المطورة للمشروع العملاق إرجاء قرار الاستثمار إلى عام 2021، بينما قررت Sempra Energy المطورة لمشروع Port Arthur تأجيل قرار الاستثمار إلى عام 2021. كما قررت Cheniere إرجاء قرار الاستثمار النهائي في Corpus Christi T3 إلى ما بعد عام 2022. كما قررت Commonwealth المطور لمشروع Commonwealth LNG في ولاية لويزيانا، إرجاء قرار الاستثمار دون الإفصاح عن موعد جديد. كما أعلنت شركة Tellurian المطور لمشروع Driftwood إرجاء أعمال الإنشاء إلى عام 2021، ومن ثم سيتأخر تشغيل المشروع إلى عام 2024 بدلاً من عام

2023 حسب المخطط الزمني الأصلي. كما انسحبت شركة Shell من مشروع Lake Charles بولاية لويزيانا، وهو المشروع التي كانت تعتزم تنفيذه بالشراكة مع شركة Energy Transfer وهو ما يعني تأجيل قرار الاستثمار النهائي إلى عام 2021 على أقل تقدير. كما أرجأت Freeport LNG المطور لمشروع Freeport-T4 قرار الاستثمار إلى عام 2021، ليرتفع بذلك عدد المشاريع المؤجلة في الولايات المتحدة وحدها إلى سبعة من إجمالي تسعة مشاريع مخططة. ولم يتم الموافقة إلا على مشروع Plaquemines LNG بطاقة 10 مليون طن/السنة، بينما لا يزال موقف مشروع Annova قيد الانتظار. وبذلك يتضح أن الولايات المتحدة هي الأكثر تأثراً بجائحة كوفيد-19 كونها تسببت في تأجيل سبعة مشاريع دفعة واحدة بطاقة إجمالية 107 مليون طن / السنة.

أما لبقية المشاريع في الدول الأخرى، فقد طالت موجة التأجيل الغالبية العظمى منها، حيث تم تأجيل مشروع Tortue في موريتانيا إلى منتصف عام 2022 ومنتصف 2023 وذلك للمرحلة الثانية والثالثة على التوالي. كما قررت شركة ExxonMobil تأجيل الاستثمار في مشروع Rovuma LNG في موزمبيق إلى عام 2021. كما تأجلت كافة المشاريع الجديدة في أستراليا، وإجمالاً فقد طالت موجة التأجيل نحو 10 من إجمالي 12 مشروعاً خارج الولايات المتحدة بطاقة إجمالية 64 مليون طن / السنة. وبذلك يتضح أن جائحة كوفيد-19 قد تسببت في تأجيل نحو 17 مشروعاً في سبع دول بإجمالي 171.4 مليون طن/السنة من إجمالي 21 مشروع للغاز الطبيعي المسال كانت بانتظار اتخاذ قرار الاستثمار النهائي عام 2020 كما هو مبين بالشكل-8.

الشكل -8: مشاريع الغاز الطبيعي المسال التي تأجل اتخاذ قرار الاستثمار النهائي فيها بسبب كوفيد-19 إلى عام 2021 وما بعده



ولا شك أن لذلك تداعيات مباشرة على التوازن بين العرض والطلب في السوق العالمي مستقبلاً خلال أربع إلى خمس سنوات من الآن، حيث يستغرق تنفيذ مشروع لإسالة الغاز الطبيعي فترة لا تقل عن خمس سنوات لدخوله على الإنتاج بعد اتخاذ قرار الاستثمار النهائي فيه.

3) صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال

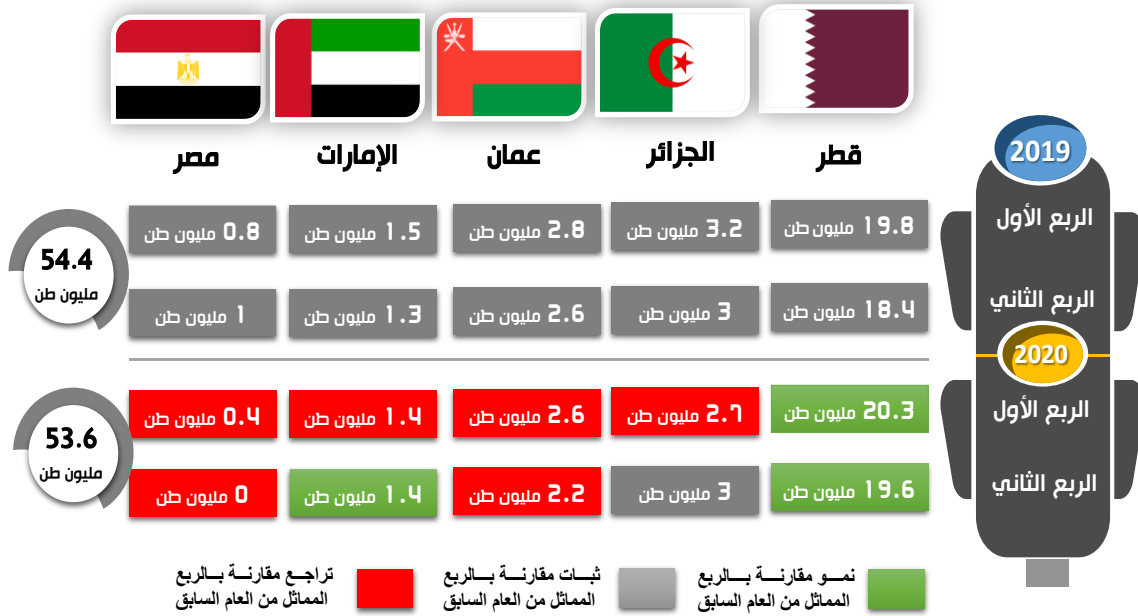
بالرغم من التحديات التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية خلال الربع الأول والثاني من العام الجاري 2020، وتراجع الطلب بشكل عام على الغاز الطبيعي، وإعلان حالات القوى القاهرة في بعض المناطق، إلا أن صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق العالمية لم تتأثر إلا بشكل طفيف، ويعود ذلك في المقام الأول إلى طبيعة التعاقدات بين الشركات الوطنية في الدول العربية وعملاءها في الأسواق الأوروبية والآسيوية القائمة على عقود طويلة الأمد. حيث تعد الدول العربية المورد الرئيسي المعتمد طويل الأمد لكبار المستهلكين في مختلف الأسواق، والأعلى موثوقية بين كل الدول المصدرة. وإجمالاً، فقد بلغت صادرات الدول العربية خلال النصف الأول من العام الجاري 2020 حوالي 53.6 مليون طن بتراجع طفيف نسبته 1.5% عن الفترة المماثلة من عام 2019 حين بلغت الصادرات آنذاك نحو 54.4 مليون طن. وقد استحوذت الدول العربية مجتمعة على حصة سوقية قدرها حوالي 29.35% خلال النصف الأول من عام 2020.

بلغت صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الربع الأول من العام الجاري 2020 حوالي 27.4 مليون طن، بينما تراجعت بشكل طفيف خلال الربع الثاني لتصل إلى 26.2 مليون طن. حيث تراجعت صادرات دولة قطر إلى 19.6 مليون طن مقارنة بـ 20.3 مليون طن المسجلة خلال الربع الأول بنسبة تراجع 3.4%، لكنه أعلى مقارنة بالعام السابق بنسبة نمو 6.5% (حوالي 1.2 مليون طن). وقد حافظت دولة الإمارات على مستوى صادراتها عند 1.4 مليون طن خلال الربع الأول والربع الثاني على التوالي وبنسبة نمو 7.6% عن العام السابق (على أساس سنوي). أما في سلطنة عمان، فقد تراجعت صادراتها خلال الربع الثاني إلى 2.2 مليون طن مقارنة بـ 2.6 مليون طن خلال الربع الأول، بنسبة تراجع تخطت الـ 15%.

أما في الجزائر، فقد ارتفعت صادراتها بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني لتبلغ 3 مليون طن مقارنة بـ 2.7 مليون خلال الربع الأول بنسبة نمو 11.1% (على أساس ربع سنوي)، وتأتي كافة صادرات الغاز الطبيعي المسال من منشأة "أرزويو"، حيث لا تزال منشأة "سكيكدة" متوقفة منذ كانون الأول/ديسمبر 2019 لدخولها في عمليات الصيانة.

بينما لم تقم جمهورية مصر العربية بتصدير أي شحنة للغاز الطبيعي المسال خلال الربع الثاني من العام الجاري 2020 حيث تم تحميل آخر شحنة من محطة إدكو في 9 آذار/مارس، وقد بلغ إجمالي صادراتها خلال الربع الأول 0.4 مليون طن. ويعود ذلك بالأساس إلى تدني أسعار الغاز الطبيعي المسال عالمياً في الأسواق الفورية. كما تسببت الأسعار المنخفضة في عدم التوصل لاتفاق بين الشركاء لتشغيل محطة دمياط المتوقفة منذ سنوات، لعدم جدوى تشغيلها في أوضاع السوق الراهنة، حيث يستهدف الشركاء بيع شحنات الغاز الطبيعي المسال بما لا يقل عن 5 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية. وبذلك تكون جمهورية مصر العربية الأكثر تأثراً على مستوى الدول العربية بجائحة كوفيد-19، لتوقف تصدير شحنات الغاز الطبيعي المسال منذ شهر آذار/مارس 2020. يلخص الشكل-9، تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الربع الأول والثاني من العام الجاري 2020 ومقارنتها مع العام السابق.

الشكل-9: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الربع الأول والثاني من العام الجاري 2020 ومقارنتها مع العام السابق



4) الاستنتاجات

- امتدت تداعيات انتشار جائحة كوفيد-19 على نطاق واسع لتشمل تراجع أسعار الغاز الطبيعي المسال في السوق الفوري وطويل الأمد على حد سواء، وإلغاء العديد من الشحنات المعدة للتصدير خاصة من الولايات المتحدة بسبب تباطؤ الطلب العالمي، علاوة على إرجاء اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في غالبية مشاريع الإسالة الجديدة.

- **فمن جانب الصادرات،** لم تتأثر الدول العربية إلا بشكل طفيف، ويعود ذلك في المقام الأول إلى طبيعة التعاقدات بين الشركات الوطنية في الدول العربية وعملاءها في الأسواق الأوروبية والآسيوية. حيث تعد الدول العربية المورد الأساسي المعتمد طويل الأمد لكبار المستهلكين في مختلف الأسواق. حيث بلغت صادرات الدول العربية خلال النصف الأول من العام الجاري 2020 حوالي 53.6 مليون طن بتراجع طفيف نسبته 1.5% عن الفترة المماثلة من عام 2019 حين بلغت الصادرات آنذاك نحو 54.4 مليون طن. وقد استحوذت الدول العربية مجتمعة على حصة سوقية قدرها حوالي 29.35% خلال النصف الأول من عام 2020.
- **أما الولايات المتحدة،** فقد باتت الأكثر تأثراً عالمياً بجائحة كوفيد-19 خلال الربع الثاني للعام الجاري 2020، حيث تراجع صادراتها إلى 10 مليون طن مقارنة بـ 14.2 مليون طن التي حققتها خلال الربع الأول، بنسبة تراجع تخطت الـ 40%، وهو التراجع الأكبر عالمياً.
- **ومن جانب الأسواق،** ألفت جائحة كوفيد-19 بظلالها على أداء بعض الأسواق بسبب تراجع النشاط الاقتصادي ومن ثم تباطؤ الطلب على الغاز الطبيعي المسال الذي ظهر بوضوح خلال الربع الثاني من العام الجاري، حيث وصل إجمالي الطلب إلى 88 مليون طن مقارنة بـ 100 مليون خلال الربع الأول بتراجع 12%، إلا أن إجمالي الطلب خلال الربع الأول والثاني مجتمعين يزيد بنحو 6% عن الفترة المماثلة من عام 2019. أي أن تجارة الغاز الطبيعي المسال عالمياً شهدت نمواً قدره 6% على أساس سنوي خلال النصف الأول من عام 2020 بالرغم من انتشار جائحة كوفيد-19.
- **ومن الملفت أن الصين** أصبحت أسرع الأسواق الآسيوية في التعافي من تداعيات الجائحة بعد أن كانت أولى الأسواق المتأثرة حيث بلغت وارداتها خلال الربع الثاني 16.6 مليون طن مقارنة بنحو 14.6 مليون طن خلال الربع الأول بنمو 13.7% (على أساس ربع سنوي)، وذلك بفضل نجاحها في احتواء جائحة كوفيد-19 ومعاودة مزاولة النشاط الصناعي.
- **ومن جانب الأسعار** في السوق الفوري (يمثل 33% من مبيعات الغاز الطبيعي المسال)، فقد تهاوت إلى مستويات تاريخية في السوق الآسيوي والسوق الأوروبي، لتصل إلى أقل من 2 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في المراكز الرئيسية في آسيا وأوروبا.
- **أما من جانب الاستثمارات،** فقد تسببت جائحة كوفيد-19 في توجيه ضربة قوية للاستثمارات في معظم مشاريع الإسالة المقترحة، حيث تم تأجيل قرار الاستثمار إلى عام 2021 وما بعده في نحو 17 مشروعاً مقترحاً لتصدير الغاز الطبيعي المسال في سبع دول بإجمالي 171.4 مليون طن/السنة من إجمالي 21 مشروع للغاز الطبيعي المسال كانت بانتظار اتخاذ قرار الاستثمار النهائي عام 2020. وأصبحت الولايات المتحدة الأكثر تأثراً بجائحة كوفيد-19 حيث شهدت وحدها تأجيل سبعة مشاريع مقترحة لتصدير الغاز الطبيعي المسال دفعة واحدة بطاقة إجمالية 107 مليون طن/السنة.